

ملخص
معرفة

فئة: الباحثون



مرشاد Mershad

مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center



سن المسؤولية لدى الشباب السعودي

مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

2026

القضية الأساسية

تناقش الدراسة إشكالية تحديد سن المسؤولية لدى الشباب السعودي، عبر مقارنة تحليلية تجمع البعد الشرعي والقانوني والنفسي والاجتماعي. وتنطلق من أن المسؤولية ليست مفهومًا ثابتًا أحادي البعد، بل بناء مركب يتداخل فيه النضج العقلي والتكليف الشرعي والاعتبار القانوني، بما يجعل تحديد سنّها ممتدّةً من الجانب القانوني إلى صياغة السياسات التعليمية والتربوية والاجتماعية، التي تحدد علاقة الفرد بالدولة والمجتمع.

الرسائل المفتاحية

- يشكل تحديد سن المسؤولية إحدى القضايا التشريعية والتربوية الحساسة المرتبطة ببناء الإنسان في المجتمع السعودي.
- تعاني الأنظمة المقارنة من تباين واضح في تحديد سن المسؤولية، كما أن اعتبار الطفولة تنتهي عند الثامنة عشرة يربك تدابير تحمل المسؤولية.
- يمثل سن الخامسة عشرة بدايةً جوهرية لتحمل المسؤولية، مع اكتمال الأهلية عند الثامنة عشرة وفق السياق النظامي السعودي.
- يمثل التدرج في المسؤولية مدخلًا أكثر واقعية من الفصل الحاد بين الطفولة والرشد.
- تسهم إعادة ضبط مفهوم سن المسؤولية في تعزيز فاعلية السياسات التعليمية والاجتماعية ضمن رؤية 2030.

الربط بالإطار الوطني

تنسجم الدراسة مع مستهدفات رؤية 2030 في بناء الإنسان وتعزيز رأس المال البشري؛ بترسيخ ثقافة المسؤولية وتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة، وترتبط بمستهدفات القطاعات التعليمية والاجتماعية والقضائية عبر تطوير مفاهيم المسؤولية، والتدرج في تحملها، ورفع جاهزية الشباب للانتقال إلى الرشد.



خلفية الموضوع ومشكلة الدراسة

قدمت الدراسة مقارنة درست المفهوم وأبعاده اللغوية والفقهية والقانونية والقضائية والتشريعية، واستعرضت التجربة العالمية والعربية. وتتمثل المشكلة في غياب تصور موحد دقيق لسن المسؤولية؛ نتيجة التداخل بين المفاهيم الشرعية والقانونية والنفسية والاجتماعية المرتبطة بالطفولة والبلوغ والرشد والأهلية، والتباين بين المرجعيات المحلية والدولية في تحديد السن الذي تبدأ عنده المسؤولية، وتكتمل فيه الأهلية.

وتتمثل ثمرة الاستشكال في تحرير مفهوم الطفل؛ إذ تظهر في أربعة مكاسب:

- **تصحيح بداية المسؤولية:** جعل الطفولة تنتهي عند الثامنة عشرة يؤخر المسؤولية ثلاث سنوات، وإنهاؤها عند الخامسة عشرة يجعل الشاب مسؤولاً وإن لم تكتمل أهليته.
- **صون الحقوق والمسؤوليات:** عدم حرمان البالغ خمس عشرة سنة من المسؤوليات والحقوق المرتبطة ببلوغه.
- **توظيف سنوات الإعداد:** اعتبار سنوات الطفولة كلها فرصة لإعداد الناشئ لتحمل المسؤولية.
- **رد الاعتبار للبالغ:** اعتبار من بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة مكلفاً مسؤولاً؛ إذ نقصان الأهلية ليس مسوغاً لحرمانه من اللقب المستحق شرعاً.

أهداف الدراسة

- الكشف عن أهمية العناية بسن المسؤولية للشباب.
- دراسة سن المسؤولية في العلوم الإسلامية وأبعاده التطبيقية.
- رصد التجربة العالمية في الدول والمنظمات الدولية.
- دراسة القوانين المرجعية المرتبطة بسن المسؤولية للشباب السعودي.
- اقتراح سن المسؤولية في المجتمع السعودي وبيان آثاره، مع مبادرات للاستثمار الأمثل لمرحلي ما قبل البلوغ وما بعده.



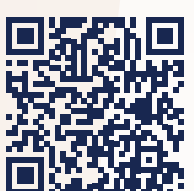
منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج النوعي ذا الطابع التأصيلي، عبر التحليل النقدي والمقارن للأدبيات والنصوص النظامية والفكرية، والاستناد إلى المصادر الفقهية والقانونية والنفسية والاجتماعية. وتناولت المسؤولية لغةً واصطلاحاً وفي القرآن والسنة، وشروط التكليف في الفقه وخلاف الفقهاء في تحديد السن، والمسؤولية عبر الحضارات وعند العرب والنظريات الفقهية المرتبطة بها؛ قبل التطرق إليها في العلوم النفسية والاجتماعية والقانونية. وخلصت إلى أن الخامسة عشرة سن بدء المسؤولية، وتكتمل عند الثامنة عشرة، وناقشت ذلك عبر استشكالات؛ أبرزها: تسمية الطفل، واجتماع لقبى الطفل والحدث على الناشئ بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة.

خريطة أصحاب المصلحة

يتحدد دور كل طرف في القضية على النحو الآتي:

- **الجهات التشريعية والتنظيمية:** تطوير الأطر النظامية والمفاهيم القانونية المرتبطة بالطفل والحدث والشباب والأهلية.
- **الجهات القضائية والأمنية:** لارتباط سن المسؤولية بالإجراءات العدلية والتعامل مع الأحداث.
- **المؤسسات التعليمية والتربوية:** إعداد الشباب للانتقال التدريجي إلى المسؤولية عبر المناهج والأنشطة.
- **المؤسسات الشبابية والمجتمع المدني:** تصميم برامج المشاركة والعمل التطوعي والقيادة المبكرة وبيئات اكتساب الخبرات.
- **الأسرة والشباب أنفسهم:** الحاضنة الأولى لثقافة المسؤولية، والفئة المستهدفة من السياسات والتشريعات.
- **مراكز البحوث والجامعات:** تطوير المعرفة المتعلقة بمراحل النمو والأهلية والمسؤولية.



منهجية الوصول إلى النتائج وحدود تفسيرها

استندت النتائج إلى تحليل تأصيلي مقارن لا إلى قياس ميداني تجريبي، بما يجعل دلالتها مفهومية تنظيمية في المقام الأول، وثُقِرَ في ضوء حدود الدراسة المبينة أدناه، إذ تتعلق بالأبعاد المفاهيمية والتنظيمية دون قياس مباشر لمستوى النضج لدى عينة من الشباب.

أبرز النتائج

- **بداية المسؤولية:** تبدأ من الخامسة عشرة، ولا يُسمَّى مَنْ بلغها طفلاً، وتسمية مَنْ هم بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة فتيةً وأحداثاً لا تمنع كونهم مسؤولين.
- **تخفيف العقوبات على الأحداث:** ليس لاعتبارهم أطفالاً؛ بل لأن حديث العهد بالبلوغ كحديث العهد بالإسلام يُتَلَطَّف به حتى ترسخ قدمه في التكليف.
- **التباين الدولي:** اختلاف الأعمار المحددة للمسؤوليات بين الدول وداخل الدولة الواحدة، بما يكشف قيام المفهوم على التدرج، لا على نقطة فاصلة.
- **أثر التصور:** النظر إلى الفئة (15-18) فئةً انتقالية مسؤولية يعزز الاستثمار في قدراتها، بدل حصرها في إطار الحماية.

الأرقام والشواهد

تستند نتائج الدراسة إلى ثلاثة حدود عمرية محورية تنظم تصورها:

- **الخامسة عشرة:** بدايةً تحمل المسؤولية الشرعية بتحقيق البلوغ عندها غالباً في حال عدم ظهور العلامات الأخرى.
 - **الثامنة عشرة:** حدُّ اكتمال الأهلية القانونية وفق الأنظمة ذات الصلة بالأحداث.
 - **المرحلة الفاصلة (15-18):** مرحلة مسؤولية متدرجة تتسارع فيها مؤشرات النضج المعرفي والاجتماعي.
- وتدعم هذه الحدود مجتمعةً فكرة المسؤولية التدريجية التي تبدأ عند الخامسة عشرة وتكتمل عند الثامنة عشرة. (مستندة إلى الأطر الشرعية والنظامية المعروضة في الدراسة الأصلية، دون قياس إحصائي ميداني).



الدلالات البحثية

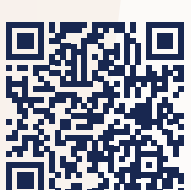
- إعادة صياغة المفاهيم التشريعية المرتبطة بالطفل والحدث؛ بما يعكس التدرج العمري.
- إدماج مفهوم المسؤولية التدريجية في السياسات التعليمية والتربوية.
- إعادة النظر في البرامج الموجهة للفئة (15-18) باعتبارها فئة «تمكين مسؤول» لا «رعاية فقط».
- توحيد الخطاب المؤسسي حول سن المسؤولية؛ لتفادي التداخل بين الجهات القانونية والتربوية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على بحث المفهوم من منظور شرعي وقانوني ونفسي واجتماعي ضمن السياق التشريعي والتنظيمي في المملكة، مع التركيز على المرحلة (15-18)، واعتمدت المنهج التحليلي التأصيلي المقارن دون دراسة ميدانية أو قياس تجريبي مباشر لمدى النضج، وركزت على الأبعاد المفاهيمية والتنظيمية دون التوسع في المسؤوليات المهنية أو القطاعية المتخصصة.

الأثر على السياسات العامة

- تطوير الإطار التشريعي لسن المسؤولية في المملكة.
- إعادة تصميم المناهج بما يرسخ المسؤولية التدريجية.
- رفع كفاءة برامج إعداد الشباب للانتقال إلى الرشد، وتعزيز مشاركتهم مبكرًا.
- تحسين التكامل بين المؤسسات التعليمية والقضائية في فهم الفئات العمرية، وتقليل التداخل المفاهيمي بين الطفل والحدث والشاب.



التوصيات والمقترحات البحثية

توزعت التوصيات على ثلاثة مستويات:

- **المستوى التشريعي والتعليمي:** تطوير الإطار التشريعي والمصطلحي، وإدماج مؤشرات المسؤولية في التعليم العام، وتخصيص يوم وطني لمن أتموا خمسة عشر عامًا يسمى «يوم المسؤولية للشباب السعودي»، وإدخال برامج تدريبية وطنية في المدارس الثانوية.
 - **مستوى المجتمع المدني:** برامج تأهيل مجتمعي للشباب والأسر، وزيادة مشاريع التطوع، وحملات توعية بثقافة التدرج.
 - **مستوى الأسرة:** تأهيل الوالدين منذ المولود الأول، وممارسات التربية التدريجية، وإشراك الأطفال تدريجيًا في قرارات الأسرة.
- وتفتح النتائج المجال لبحوث مقبلة في قياس أثر المسؤولية المبكرة على السلوك والتحصيل والمشاركة المدنية، وبناء مؤشرات وطنية لقياس جاهزية الناشئة لتحمل المسؤولية.

الخاتمة

سن المسؤولية ليست حدًا عمريًا قانونيًا فحسب؛ بل عملية انتقال تدريجية من الطفولة إلى الرشد، تتطلب توازنًا بين الحماية والتمكين، وإعادة ضبط هذا المفهوم في السياق السعودي تسهم في بناء جيل أكثر وعيًا ومسؤولية، وتعزز فاعلية السياسات العامة المتوافقة مع رؤية المملكة 2030.

مرشاد Mershad
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center



Mershad.org
MershadCenter

in MershadCenter
Info@Mershad.org